المحاضرة 3: الأطر القانونية والتنظيمية للجمارك والتجارة الدولية

إن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الجمارك والتجارة الدولية عبارة عن تفاعل معقد بين القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الإقليمية.

❖ قوانين الجمارك الوطنية

لكل دولة قوانينها الجمركية الخاصة التي تنظم استيراد وتصدير وعبور السلع. وتغطي هذه القوانين جوانب مختلفة من عمليات الجمارك، بما في ذلك التصنيف والتقييم وتقييم الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية. غالبًا ما تتضمن قوانين الجمارك الوطنية اتفاقيات واتفاقيات جمركية دولية. تختلف هذه القوانين من بلد إلى آخر، ولكنها تغطي عمومًا المجالات التالية:

1. التشريع الأساسي للجمارك:

هو التشريع الأساسي الذي يحكم عمليات الجمارك في بلد ما. يحدد المبادئ العامة والإجراءات وصلاحيات السلطات الجمركية و يغطي مجموعة واسعة من المواضيع.

2. اللوائح الجمركية:

هذه لوائح مفصلة توفر إرشادات حول تنفيذ قوانين الجمارك. تغطي إجراءات محددة، مثل إعداد وتقديم الإقرارات الجمركية، وفحص البضائع، ودفع الرسوم والضرائب.

3. جداول التعريفات الجمركية:

تسرد جداول التعريفات الجمركية البضائع التي يمكن استيرادها أو تصديرها، إلى جانب الرسوم والضرائب المعمول بها. غالبًا ما يتم تحديث هذه الجداول لتعكس التغييرات في سياسات التجارة والظروف الاقتصادية.

4. قوانين تقييم الجمارك:

تحكم هذه القوانين تقييم البضائع المستوردة لأغراض الجمارك. تحدد القوانين الجمركية الطرق التي يجب استخدامها في تحديد القيمة الجمركية، مثل طريقة القيمة المعاملية، وطريقة القيمة المحسوبة، وطريقة القيمة المتبقية.

5. قوانين إنفاذ الجمارك:

تمكن هذه القوانين السلطات الجمركية من فرض اللوائح الجمركية وفرض العقوبات على المخالفات. وقد تتضمن أحكامًا للتفتيش والمصادرة والتحقيقات.

❖ الاتفاقيات الجمركية الدولية الرئيسية

الاتفاقيات الجمركية الدولية هي اتفاقيات بين الدول تهدف إلى توحيد الإجراءات واللوائح الجمركية.

1. اتفاقية كيوتو بشأن تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية 1973

تم اعتماد اتفاقية كيوتو لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية في عام 1973 من قبل منظمة الجمارك العالمية. أرست هذه الاتفاقية، التي سبقت اتفاقية كيوتو المنقحة، الأساس للتعاون الدولي في المسائل

الجمركية. وأرست مبادئ لتبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية، مثل استخدام النماذج والإجراءات الموحدة. تهدف هذه المعايير إلى تبسيط العمليات الجمركية وتقليل الأعمال الورقية وتعزيز الكفاءة.

2. الاتفاقية الدولية للمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع الجرائم الجمركية والتحقيق فيها وقمعها 1977

تم اعتماد الاتفاقية الدولية للمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع الجرائم الجمركية والتحقيق فيها وقمعها في عام 1977 تحت رعاية منظمة الجمارك العالمية. توفر هذه الاتفاقية إطارًا للتعاون الدولي بين إدارات الجمارك لمكافحة الجرائم الجمركية، مثل التهريب والاحتيال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

الأهداف الرئيسية للاتفاقية:

- منع الجرائم الجمركية: تبادل المعلومات والاستخبارات لمنع الجرائم الجمركية قبل وقوعها.
- التحقيق في الجرائم الجمركية: التعاون في التحقيق في الجرائم الجمركية، بما في ذلك جمع الأدلة وإجراء التحقيقات المشتركة.
- قمع الجرائم الجمركية: تنسيق الجهود لمقاضاة ومعاقبة الأفراد المتورطين في الجرائم الجمركية.

السمات الرئيسية للاتفاقية:

- المساعدة القانونية المتبادلة: تنص الاتفاقية على مجموعة واسعة من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك:
- تبادل المعلومات
- خدمة الوثائق
- أخذ الأدلة
- تنفيذ طلبات التفتيش والضبط
- التعاون الدولي: تشجع الاتفاقية التعاون بين إدارات الجمارك لتبادل أفضل الممارسات، وتطوير برامج التدريب المشتركة، وتنسيق جهود الإنفاذ.
- المساعدة الفنية: تعزز الاتفاقية تقديم المساعدة الفنية للدول النامية لتعزيز قدرتها على مكافحة الجرائم الجمركية.

من خلال تسهيل التعاون الدولي، لعبت اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة دورًا حاسمًا في تعزيز إنفاذ الجمارك العالمية وحماية الاقتصادات الوطنية من التجارة غير المشروعة.

3. الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وترميز السلع 1988:

الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وترميز السلع هي معيار عالمي يستخدم لتصنيف المنتجات لأغراض الجمارك. وهي توفر لغة مشتركة للتجارة الدولية، مما يتيح إجراءات جمركية فعالة ويسهل جمع إحصاءات التجارة. تم اعتماد الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وترميز السلع في عام 1988. وهي معيار عالمي يستخدم لتصنيف المنتجات لأغراض الجمارك. حتى الآن، يستخدم أكثر من 200 دولة واقتصاد نظام HS . يتم تحديث نظام HS باستمرار ليعكس التغييرات في التجارة والتكنولوجيا العالمية. دخل أحدث إصدار، HS 2022، حيز التنفيذ في 1 يناير 2022.

يستخدم النظام المنسق رمزًا رقميًا مكونًا من ستة أرقام لتصنيف المنتجات إلى فئات محددة. يمثل كل رقم في الرمز مستوى من التفاصيل، حيث يحدد الرقمان الأولان القسم، والأرقام الأربعة الأولى تحدد العنوان، والأرقام الستة تحدد مجموعة السلع.

4. الاتفاقية الدولية لتبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية 1999 (اتفاقية كيوتو المنقحة):

الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المنقحة) هي حجر الزاوية في تيسير التجارة الدولية. وهي توفر إطارًا شاملاً لإجراءات جمركية حديثة وفعالة، بهدف تبسيط حركة البضائع عبر الحدود. اعتمدت منظمة الجمارك العالمية اتفاقية كيوتو المنقحة في يونيو 1999 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2006. وهي اتفاقية دولية شاملة تهدف إلى تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية في جميع أنحاء العالم. حتى الآن، صادق عدد كبير من البلدان على اتفاقية كيوتو المنقحة. يمكن أن يختلف العدد الدقيق للدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقية بمرور الوقت و تضم اتفاقية كيوتو المعدلة 129 طرفًا متعاقدًا. وقد تم تأكيد هذا الرقم بعد انضمام قيرغيزستان في 17 نوفمبر 2021.

المبادئ والأحكام الرئيسية

- تؤكد الاتفاقية على أهمية الإجراءات الجمركية الواضحة والقابلة للتنبؤ. ويشمل ذلك توفير المعلومات في الوقت المناسب للتجار، ونشر اللوائح، وضمان التطبيق المتسق لقوانين الجمارك.
- تشجع الاتفاقية استخدام النماذج والإجراءات وتنسيقات تبادل البيانات الموحدة. وهذا يبسط عملية التخليص الجمركي ويقلل الأعباء الإدارية.
- تعترف الاتفاقية بأهمية المشغلين الاقتصاديين المعتمدين وتشجع إدارات الجمارك على تنفيذ إجراءات مبسطة لهؤلاء التجار الموثوق بهم.
- تشجع الاتفاقية استخدام تكنولوجيا المعلومات لتبسيط العمليات الجمركية، والحد من الأعمال الورقية، وتسهيل تبادل البيانات الإلكترونية.
- تؤكد الاتفاقية على استخدام تقنيات إدارة المخاطر لتحديد الشحنات عالية المخاطر واستهدافها للتفتيش، مع السماح للشحنات منخفضة المخاطر بالمضي بسلاسة.
- تعزز الاتفاقية التعاون بين إدارات الجمارك لمكافحة الاحتيال الجمركي والتهريب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

5. فوائد الاتفاقيات الجمركية الدولية:

تلعب الاتفاقيات الجمركية الدولية دورًا حاسمًا في تسهيل التجارة العالمية. وهي توفر إطارا لتنسيق الإجراءات الجمركية، وتقليل الحواجز التجارية، وضمان الأمن والسلامة. وفيما يلي بعض الفوائد الرئيسية لهذه الاتفاقيات:

تسهيل التجارة الدولية:

إجراءات مبسطة: تعمل الإجراءات الجمركية الموحدة ومتطلبات التوثيق على تبسيط عملية تخليص البضائع.

تقليل الحواجز التجارية: تعمل الأنظمة الجمركية المنسقة والتعريفات الجمركية المخفضة على تعزيز التدفق الحر للسلع عبر الحدود.

القدرة على التنبؤ: يؤدي التطبيق المتسق للقواعد واللوائح الجمركية إلى خلق بيئة يمكن التنبؤ بها للشركات.

تعزيز الأمن والسلامة:

المعايير الأمنية: تعزز الاتفاقيات الدولية تنفيذ المعايير الأمنية للحماية من الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

إدارة المخاطر: تساعد ممارسات إدارة المخاطر المنسقة السلطات الجمركية على تحديد الشحنات عالية المخاطر وتخصيص الموارد بشكل فعال.

زيادة تحصيل الإيرادات:

يمكن أن تؤدي الإجراءات الجمركية الفعالة إلى زيادة تحصيل الإيرادات من خلال التقييم الدقيق وتقييم الرسوم.

كما يمكن أن يساهم الحد من التهريب والاحتيال في زيادة تحصيل الإيرادات.

تحسين التعاون الدولي:

وتعزز الاتفاقيات الجمركية الدولية التعاون بين إدارات الجمارك.

يتيح هذا التعاون تبادل المعلومات والتحقيقات المشتركة وإجراءات الإنفاذ المنسقة.

تعزيز الشفافية والمساءلة:

تعمل المعايير الدولية وأفضل الممارسات على تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات الجمركية.

وهذا يمكن أن يساعد في الحد من الفساد وضمان المعاملة العادلة للتجار.

❖ **التحديات في الإطار القانوني والتنظيمي للجمارك والتجارة الدولية**

يتطور الإطار القانوني والتنظيمي للجمارك والتجارة الدولية باستمرار. وفي حين يهدف إلى تسهيل التجارة، فإنه يطرح أيضًا العديد من التحديات:

1 .**تعقيد وتنوع اللوائح**

تعدد الاختصاصات القضائية: غالبًا ما تنطوي التجارة الدولية على ولايات قضائية متعددة، ولكل منها قوانينها ولوائحها الجمركية الخاصة.

التغييرات المتكررة: تخضع القوانين واللوائح لتغييرات متكررة، مما يجعل من الصعب على الشركات مواكبة التغيرات.

التفسيرات المتنوعة: قد تفسر السلطات الجمركية المختلفة اللوائح بشكل مختلف، مما يؤدي إلى التناقضات والنزاعات.

2 .توحيد المعايير

المعايير الدولية: في حين تُبذل الجهود لتوحيد المعايير الدولية، فإن الاختلافات في اللوائح الوطنية لا تزال قادرة على خلق حواجز أمام التجارة.

الحواجز الفنية أمام التجارة: يمكن للحواجز غير الجمركية، مثل المعايير واللوائح الفنية، أن تعيق تدفقات التجارة.

3 .الأمن والتيسير

التوازن: يجب على السلطات الجمركية الموازنة بين الحاجة إلى تيسير التجارة والحاجة إلى ضمان الأمن والسلامة.

إدارة المخاطر: تنفيذ استراتيجيات فعّالة لإدارة المخاطر لتحديد الشحنات عالية المخاطر مع تقليل الاضطرابات في التجارة المشروعة.

4 .المشهد التجاري المتطور

التجارة الإلكترونية: طرح صعود التجارة الإلكترونية تحديات جديدة، مثل تقييم الشحنات منخفضة القيمة والضرائب عبر الحدود.

التقنيات الناشئة: تتمتع التطورات التكنولوجية، مثل تقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، بإمكانية إحداث ثورة في إجراءات الجمارك ولكنها تشكل أيضًا تحديات جديدة.

5 .الفساد والتهريب

مكافحة التجارة غير المشروعة: يجب أن تكون السلطات الجمركية يقظة في مكافحة التهريب والتزوير وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

الشفافية والمساءلة: يمكن أن يساعد تنفيذ التدابير لضمان الشفافية والمساءلة في العمليات الجمركية في الحد من الفساد.

ولمعالجة هذه التحديات، يتعين على البلدان أن تعمل معا على توحيد القواعد التنظيمية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الدولي. ومن خلال القيام بذلك، يمكنها خلق نظام تجاري عالمي أكثر كفاءة وأمنا.